تقرير حكومي يؤكد على أهمية السيطرة على نمو العرض النقدي

خاص / الثورة

■ ،، أكد تقرير حكومي على أهمية السيطرة على نمو العرض النقدي بحيث يتماشى مع معدل نمو الناتج المحلي الاسمي بما يساعد في السيطرة على معدلات التضخم.

وأشار إلى ضرورة ضمان حصول القطاع الخاص على مستوى كاف من الائتمان الموجه لدعم النمو الاقتصادي بما في ذلك تسهيل عمليات الإقراض للمشاريع المتوسطة والصغيرة.

وشدد على تطوير كفاءة إدارة السيولة وعملية المزادات التي تجري على العملات الأجنبية في إطار استمرار انتهاج سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، وضمان توفير موارد كافية من النقد الأجنبي تتناسب واحتياجات السوق المحلية.

ولفت إلى أهمية تطوير أدوات السياسة النقدية غير المباشرة ، واستحداث أدوات جديدة مثل الصكوك الإسلامية، وإضافة معايير جديدة في إدارة البنك المركزي للسيولة لتشمل معايير الإقراض للمشاريع الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل.

وأوصى بالتوجه نحو تحرير أسعار الفائدة بما يساعد في رفع وتيرة النشاط الاقتصادي وتشجيع قيام شركات تأمين جديدة وتحفيزها على ممارسة التأمين على القروض وتحفيز البنوك على التوسع والانتشار الجغرافي.

كما أكد على ضرورة وضع وتطوير التشريعات القانونية لتعزيز نظام المدفوعات وتقوية التعامل بالشيكات وتعزيز المعاملات الالكترونية وتشجيع استخدام أدوات الدفع الآلي وتعزيز الأُطر الرقابية والتنظيمية وزيادة سلامة الجهاز المصرفي وفق أحدث معايير الرقابة والمحاسبة المتعارف عليها دولياً

تحطم ٧ أبراج و٤٠ عموداً كهربائياً؛

مدير عام مؤسسة الكهرباء يتفقد الأضرار بخطوط النقل (الجراحي - باجل- المحويت)

الثورة/ خليل المعلمي

تفقد المهندس خالد راشد عبدالمولى المدير العام للمؤسسة العامة للكهرباء ومعه عدد من المسؤولين في المؤسسة ومدير مديرية باجل وبعض المسؤولين في السلطة المحلية في المديرية الشبكة الكهربائية في خطوط النقل (الجراحي- باجل) وخط (باجل- المحويت) والتي تعرضت لموجة من الرياح الشديدة والصواعق الرعدية نتيجة الأمطار الغزيرة وسوء الأحوال الجوية، مما أدى إلى تحطم عدد من الأبراج والأعمدة الكهربائية وسقوط الأسلاك الكهربائية إلى الأرض الأمر الذي أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي على عدد من مديريات المحويت وبعض مناطق محافظة صنعاء.

وأوضح مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء أن خطوط النقل الواصلة من الجراحي إلى باجل وكذلك من باجل إلى المحويت قد تعرضت لموجة من الرياح العاتية والصواعق الرعدية نتيجة لسوء الأحوال الجوية وهطول الأمطار الغزيرة على تلك المناطق، حيث أدى إلى تحطم ٧ أبراج كهربائية في خط باجل الجراحي ١٣٢ك.ف. وأربعين عموداً كهربائياً في خط باجل المحويت.

وأشار إلى أن قيادة المؤسسة قد توجهت لتفقد الأضرار في تلك المناطق وقامت بتشكيل ثلاث فرق فنية من مناطق "الحديدة والمحويت وتعز" وذلك لسرعة إنجاز الإصلاحات وإعادة التيار الكهربائي إلى ما كان عليه.. موضحاً أن المناطق المتضررة من تحطم أبراج "الجراحي- باجل" قد تم إعادة تغذيتها من محطة توليد المخا البخارية بشكل مؤقت حتى يتم سحب الأبراج القديمة واستبدالها بأخرى جديدة بينما تقوم الفرق الفنية بإصلاح الشبكة في خطوط "باجل- المحويت" وسيتم إعادة التيار لتلك المناطق غدا الخميس على أقل تقدير.

ونوه في ختام تصريحه بأن إجمالي الخسائر المادية التي تم تقديرها بلغ ما يقارب ٦٠٠ ألف دولار في المنطقتين.. مؤكداً أن المؤسسة حريصة كل الحرص على إصلاح أي أضرار قد تحصل في الشبكات أو المحولات الكهربائية وكذلك على إعادة التيار الكهربائي لأي منطقة تتعرض لأي أحداث تؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي.

٣٣٣ ألف طن كمية مخزون القمح بالحديدة

□.. الحديدة/ سبأ/..

قال مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة الحديدة إن إجمالي المخزون من مادة القمح بالمحافظة يبلغ ٢٣٢ ألفاً و ٥٥١ طناً.

وأوضح تقرير صادر عن المكتب حصلت /سبأ/ على نسخة منه إن إجمالي الكميات الواصلة من القمح خلال الفترة من يناير - يوليو الجاري مليون و ١٣٤ ألفاً و ٨٤ طناً .

وأشار إلى أن إجمالي الكميات الواصلة من الدقيق خلال الفترة نفسها بلغت ٧ آلاف و ٩٩٣ طناً منها معونة برنامج الغذاء العالمي لمنكوبي صعدة .

ونوه التقرير إلى أنه تم خلال الفترة من يناير - ٢٥ يوليو الجاري ضبط ٣٠٤ مخالفات تموينية منها ١٧٤ مخالفة إشهار الأسعار و١٠٢ مخالفات نقص في أوزان الروتي و١٢ مخالفة بيع بزيادة و١٦ مخالفة بيع بزيادة عن السعر المقرر..

إضافة إلى عمل محاضر ضبط لعدد ٢١ محطة لبيع المشتقات النفطية و إبلاغ شركة النفط اليمنية بإيقاف أربع محطات لبيع المشتقات النفطية .

ولفت إلى أنه تم إحالة ٣٤ مخالفة إلى النيابة.

صادرات النفط والغاز تستحوذ على ٨٢٪ من الصادرات اليمنية في ٢٠١٠م

كتب/أحمد الطيار

● استحوذت صادرات بلادنا من النفط والغاز على نسبة ٨٢٪ من إجمالي قيمة الصادرات اليمنية خلال العام الماضي ٢٠١٠م إذ بلغت قيمتها ٦ مليارات و٣٤٨ مليون دولار منها ٢ مليار و٧٤٨ مليون دولار حصة الحكومة و٣ مليارات و٥٩٩ مليون دولار حصة الشركات .

وكانت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية قد انخفضت من ٨٩٧٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩ بنسبة ٣٤,٨٪ أي بمقدار ٣١٢١,٩ ملايين دولار وبالتالي انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٨,٩٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٥٧٪ عام ٢٠٠٩. ويرجع ذلك إلى سبب رئيسي وهو تراجع متحصلات الصادرات النفطية عام ٢٠٠٩ مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٨ حيث انخفضت بمقدار ٣.٣ مليار دولار وبنسبة -٤٢,٦٪ لتصل نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٤,٤ مليار دولار مقارنة بـ ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨. الأمر الذي أدى إلى تناقص نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية من ٨٦,١٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٧٥,٧٪ عام ٢٠٠٩ ويعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي من ١٠٧ مليون برميل عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٠ مليون برميل عام ٢٠٠٩من جهة، و زيادة الاستهلاك المحلي للنفط من جهة ثانية حيث ارتفع الاستهلاك المحلي من ٢٤,٩٧ مليون برميل عام ٢٠٠٨ إلى ٢٩ مليون برميل عام ٢٠٠٩ من جهة ثانية، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع متوسط سعر برميل النفط من (٩٦ دولار/برميل) عام ٢٠٠٨ إلى (٦٣,٥دولار/برميل)عام ٢٠٠٩ .

أما الصادرات السلعية غير النفطية (والتي تعد محدودة كماً ونوعا) فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار ١٧٣,٥ مليون دولار بمعدل نمو ١٣,٩٪ لتصل في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ١.٤٢٢,٦ مليون دولار مقارنة بـ ١.٢٤٩,١ مليون دولار عام ٢٠٠٨، كما ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات السلعية من ٢٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤,٣٪ عام ٢٠٠٩ .

وعلى الرغم من ذلك فإن محدودية الصادرات غير النفطية قد أضعفت من تأثير نموها على إجمالي الصادرات الأمر الذي يعني استمرار هيمنة الصادرات النفطية وبقاءها عاملا حاسما في نمو إجمالي الصادرات اليمنية الأمر الذي يؤكد أن تحسن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات مرهون بتحسن أسعار النفط العالمية.